



# تقييم الرؤية الاقتصادية للبنان

# الهدف

قرّر مجلس الوزراء في العشرين من شهر تشرين الأول عام 2017 إطلاق دراسة تتناول وضع "الخطة الاقتصادية الوطنية" للبنان (National Economic Plan - NEP). وفي العشرين من شهر كانون الثاني عام 2018، كلف المجلس الشركة الاستشارية العالمية ماكنزي أند كومباني (McKinsey & Company) بإنجاز هذه الدراسة. واستنادا الى هذا التكليف، قدّمت الشركة في الرابع من شهر تموز عام 2018 تقريرها حول النموذج الاقتصادي الأمثل الواجب اعتماده، تحت عنوان: "الرؤية الاقتصادية للبنان وطرق تحقيقها". طلبت مؤسسة فريدريتش إيبيرت (Friedrich Ebert Stiftung-FES) إجراء مراجعة وتقييم لهذه الخطة، من زاوية المبادئ المعتمدة في "الديمقراطية الاجتماعية" (Social Democracy)، وذلك بهدف تمكين الفعاليات اللبنانية من تعزيز جهودها وقدراتها على الضغط البّناء والمناصرة.

# الرؤية الاقتصادية للبنان

## التطلّعات الاقتصادية

- ❖ التحديات
- ❖ المبادئ

## المحرّكات القطاعية

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة
- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

## عوامل التمكين

- ❖ البنية التحتية
- ❖ الحكومة (الإدارة، المال، التشريع)

## الآليات المؤسسية

# المنهجية

تمثّلت الخطوة الأولى في مراجعة الأدبيات الصادرة عن FES والمتعلّقة بالمرتكزات الأساسية للمقاربة الديمقراطية-الاجتماعية (Social Democracy) التي تجسّد أفكارها وقيمها

تناولت الخطوة الثانية مراجعة وتلخيص الرؤية الاقتصادية للبنان

أما الخطوة الثالثة، فقد تركّزت على تقييم الرؤية الاقتصادية. وتولّى فريق البحث إبراز أوجه التباين والتفاوت ما بين هذه الرؤية من جهة، والقيم والأفكار المستمدة من مقاربة FES الديمقراطية الاجتماعية من جهة ثانية، مع تسليط الضوء على العناصر الخلافية أو المغيّبة، إلى جانب اقتراح خيارات أخرى كلّما أمكن الأمر

تضمّنت الخطوة الأخيرة تطوير دليل للمناصرة (advocacy guide) يقترح حلولاً بديلة

# البنية والمحاور

- ❖ تلتزم بنية هذا العرض بتسلسل محاور دراسة الرؤية الاقتصادية للبنان
- ❖ يتضمّن كل سلايد (أو موضوع فرعي):
  - ملخصاً لأبرز نقاط الضعف المستخلصة من جانب فريق البحث
  - لائحة بالتوصيات التي اقترحتها الرؤية (كلما كان ذلك متاحاً)
  - لائحة بتوصيات أو خيارات إضافية للمناصرة توصّل اليها فريق البحث (وهي معروضة ضمن خانات باللون الأصفر)



الطموحات الاقتصادية للبنان

- ❖ التحديات
- ❖ المبادئ
- ❖ الرؤية

### الدعوة الى

استخدام معايير بديلة: الناتج المحلي القائم للفرد، خصائص مكّونات الناتج المحلي، السمات الخاصة بالمقدرات (الجغرافية، البشرية، الاقتصادية). هذا مع ضرورة التثبيت من أن وجود مثل هذه المقدرات قد أدى الى النجاح في حالات معينة

### تشخيص نقاط الضعف

- ❖ اعتمدت ماكينزي على رزمة من الدول المرجعية للمقارنة (benchmarking countries): ايرلندا، هونغ كونغ، جورجيا، سويسرا، سنغافورة. وتمّ اختيار هذه البلدان بالاستناد الى عدد من المعايير: بلدان صغيرة متجاوزة مع بلدان كبيرة، ثقل ديموغرافي محدود، موارد طبيعية محدودة، انتشار سكاني ملحوظ في الخارج (بالنسبة الى بعض هذه البلدان)
- ❖ تتسم معايير الاختيار هذه بطابع فضفاض وقدر كبير من العمومية. فمعظم البلدان الصغيرة محاطة ببلدان كبيرة، وهي غالبا ذات وزن ديموغرافي محدود وموارد طبيعية محدودة. ومع أن الدراسة تشير الى أن بعض البلدان المرجعية يتمتعّ بانتشار اغترابي واسع، إلا أن الواقع الملموس يظهر أن ايرلندا وحدها تمتلك مثل هذا الحجم من الانتشار، مع العلم أن هذا الأخير يعود الى القرن التاسع عشر

- ❖ التحديات
- ❖ المبادئ
- ❖ الرؤية

### الدعوة الى

✓ مواجهة هذه الاختلالات الوظيفية،  
بدءاً من تفكيك "احتكار القلة" المبني  
على تحالف وطييد بين رجال السياسة  
ورجال الأعمال، يستند إلى الهويات  
الطائفية ويستثمر فيها

### تشخيص نقاط الضعف

❖ تحدّد الدراسة التحدّيات (اقتصاد شديد التطيّر، ضعف قدرات الحكومة على دعم النمو، بيئة أعمال غير محفّزة)، ولكنها لا تذكر أن هذه التحدّيات ليست في الواقع سوى انعكاساً لاختلالات أشدّ عمقاً تعطلّ وظائف الاقتصاد اللبناني (من ضمنها: عدم الاستقرار الجيوسياسي، النظام السياسي الطائفي، التداخل الكبير في المصالح بين النخب السياسية ونخب مجتمع الأعمال، النمط الاقتصادي النيولبرالي).

### وبالتالي

❖ فإن الدراسة تقدّم علاجات غير ملائمة تدرج ضمن أطر زمنية غير واقعية، وهي غير قابلة للتحقيق ما لم يتمّ التصديّ للاختلالات الوظيفية البنيوية



- ❖ التحديات
- ❖ المبادئ
- ❖ الرؤية

### تشخيص نقاط الضعف

❖ بالاستناد الى مرجعيات "الديمقراطية الاجتماعية" هناك ثلاثة مبادئ يجب أن تحظى باهتمامٍ متساوٍ في تقرير السياسة الاقتصادية: النمو، العدالة الاجتماعية، الاستدامة

بيد أن

❖ الرؤية الاقتصادية تكاد تحصر اهتمامها بالنمو على حساب العدالة الاجتماعية والاستدامة

### الدعوة الى

- ✓ إعلاء شأن الحوار الاجتماعي المثلث الأضلاع بين شركاء النمو الثلاثة - الدولة، أصحاب العمل، العمّال - سواء في الأطر المؤسسية الراهنة (خصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي) أو في أي أطر مستقبلية
- ✓ مأسسة تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي لكل المبادرات الوطنية المقترحة

## الطموحات الاقتصادية

- ❖ التحديات
- ❖ المبادئ
- ❖ الرؤية

### الدعوة الى

✓ الانتقال من الأطر الضيقة لشبكات الأمان (targeted safety nets)، التي تستهدف الفئات الهشة، الى أطر شاملة (universal) تتمحور حول الرفاه الاجتماعي وتستند الى مؤسسات قوية توفر الحماية الاجتماعية للمواطنين (تعليم رسمي ذو نوعية مرتفعة، تغطية صحية شاملة، نظام تقاعد عصري،...)

### تشخيص نقاط الضعف

- ❖ انطوت الرؤية على مقاربة نيوليبرالية بحتة تكاد تحصر مسؤوليات الدولة في توفير البيئة المثلى للأعمال والاستثمار، بدل محاولتها تنظيم السوق وتأمين الحماية الاجتماعية
- ❖ قصرت الرؤية في إبراز رفاه المواطن كهدف أساسي لعملية "إعادة إطلاق" الاقتصاد المنتج



المحرّكات القطاعية |

## المحرّكات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

✓ لا وجود لحجج دامغة حول الميزات النسبية المعلنة

✓ تراهن معايير الاختيار المعتمدة على مؤشرات (معدل النمو الاقتصادي وحجم فرص العمل المستحدثة) غير مدعومة بوقائع وحجج مقنعة. وغالب الظنّ أنها مستخلصة من تحاليل إنحدارية لمؤشرات البلدان التي اعتمدت كأساس للمقارنة

جرى اعتماد ثلاثة معايير لاختيار القطاعات المنتجة ذات الأولوية:

- ❖ ميزات لبنان المقارنة لجهة التمتع بالموارد والتنافسية
- ❖ حجم الفرص المتاحة إقليمياً وعالمياً لجهة وزن التدفّقات المالية الوافدة وتنوّعها
- ❖ طموحات لبنان الماكرواقتصادية: التطلّعات الاقتصادية (معدلات النمو وخلق فرص العمل)، الاستقرار المالي والنقدي (الحفاظ على عجز مالي محدود ودين عام مضبوط)، التنمية الاجتماعية (التوازن بين المناطق وتوزيع الثروة)

## المحرّكات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

## توصيات الرؤية

## تشخيص نقاط الضعف

- ✓ التركيز بالأولوية - في معرض إصلاح القطاع- على زراعات ذات قيمة مضافة عالية ومحاصيل مرتبطة بالصناعات الغذائية والدوائية
- ✓ شمول العمّال الزراعيين بالحماية التي يوقّرها قانون العمل بدل إقصائهم منها كما هو الحال راهنا
- ✓ معالجة تفشّي العمل غير النظامي في الأنشطة الزراعية عموماً (نحو 90%)، فضلاً عن مكافحة ظاهرة عمل الأطفال في هذا القطاع
- ✓ التركيز على موضوع الأراضي غير الممسوحة في البقاع الشمالي، تسهيلاً لاستثمارها
- ✓ مراعاة موضوع استخدام الموارد، لا سيما المياه، لدى تحديد أولويات الزراعات والمحاصيل

- ✓ تشجيع تطبيق التقنيات الحديثة
- ✓ تحسين تنظيم الأسواق المحلية (والاقليلية)
- ✓ دعم الانتقال نحو أنواع من الزراعات والانتاج الحيواني تتميز بقيمة مضافة أعلى
- ✓ تسهيل النفاذ الى الأسواق العالمية
- ✓ البحث في تشريع زراعة الحشيش

- ❖ يغفل التشخيص ثلاث عقبات أساسية: التشبّع النسبي في أسواق المنطقة والعالم، عدم قدرة لبنان على بلوغ حجم الانتاج المطلوب كي يصبح تنافسياً من زاوية تكاليف الإنتاج (اقتصاديات الحجم)، الطابع شبه الاحتكاري لأسواق مستلزمات الانتاج الزراعي
- ❖ يصعب الدفاع عن اختيار الزراعة كقطاع ذي أولوية قادر على الاضطلاع بدور رافعة للاقتصاد اللبناني

## المحرّكات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

## توصيات الرؤية

## تشخيص نقاط الضعف

- ✓ دعم نمو المؤسسات الميكروية والصغيرة وتحفيزها للاندماج أفقياً وعمودياً، بعد تشخيص أعناق الاختناق التي تعترض نموها
- ✓ مراجعة الاتفاقات التجارية القائمة (تمت الإشارة إليها في التشخيص ولكن لم يؤتى على ذكرها في التوصيات ذات الأولوية)
- ✓ اعتماد آليات ناظمة (سياسات دعم، غرامات) لتشجيع الأعمال الصناعية الأكثر ملاءمة للبيئة
- ✓ تحضير تفاعل الديناميات التي يربّح أن تنشأ مستقبلاً بين الصناعة عموماً وصناعة النفط والغاز على وجه الخصوص

- ✓ إعطاء الأولوية لفروع القطاع الأكثر قابلية للنمو: الصناعات الغذائية، تصميم وتسويق الأزياء الرفيعة المستوى، متطلبات الإعمار في سوريا، المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية
- ✓ تطوير المناطق الصناعية الوطنية المندمجة (NIIPs)

- ❖ لا تشير الرؤية الاقتصادية الى الغلبة الواسعة للمؤسسات الميكروية والصغيرة التي تتميز ببساطة أعمالها وبعتمادها على العمل غير النظامي وعلى ضعف التبادل البيئي في نشاطاتها (business-to-business exchange)
- ❖ لا تأخذ في الاعتبار ظاهرة إغراق الأسواق اللبنانية والإقليمية بمنتجات بالغة الرخص بفعل التحرير المتسارع للمبادلات التجارية

## المحركات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

- ✓ إيجاد حلول لمشكلة إدارة النفايات الصلبة **استباقا** لأي إصلاح في المجال السياحي
- ✓ توفير علاجات مناسبة للطابع الموسمي للعمل السياحي، بما في ذلك تأمين الحماية الاجتماعية للعمال الموسميين

## توصيات الرؤية

- ✓ التركيز على جذب سائحي الترفيه القادمين من 15 بلد، عبر عروض أساسية تغطي مدن بيروت وجبيل وصور، مع تطوير مراكز للسياحة البيئية الرفيعة المستوى
- ✓ تموضع لبنان كوجهة أساسية في المنطقة للسياحة الطبية من خلال تقديم خدمات متخصصة
- ✓ تطوير شريحة السياحة المتعلقة بتنظيم الاجتماعات والمبادرات (مع التركيز على الإمارات وقطر والكويت والسعودية والعراق)

## تشخيص نقاط الضعف

- ❖ إغفال الإشارة إلى أهمية السياحة الداخلية كقناة لاجتذاب السائحين، وكرافعة للتنمية المحلية
- ❖ عدم التركيز بصورة كافية على دور البيئة في تحسين فرص نمو هذا القطاع

## المحرّكات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

- ✓ التثبّت المسبق من توقّر الشروط والمتطلبات اللازمة لقيام اقتصاد المعرفة (بما يشمل توفر حجم ونوع الخبرات والمهارات وخدمات الاتصالات والمعلومات) قبل المجازفة في استثمار مبالغ كبيرة من الاموال في هذا الحقل
- ✓ تعظيم إنتاج المعلومات على المستويات كافة وتسهيل وتعميم نشرها على نطاق واسع، بما في ذلك إزالة الاختناقات الراهنة التي تحول دون الإنفاذ الفعلي لقانون الحق بالمعلومات

## توصيات الرؤية

- ✓ تحويل لبنان الى اقتصاد معرفي منتج وعالي المؤهلات يمكنه من الاضطلاع بدور المركز بالنسبة إلى هذا النوع من النشاط
- ✓ احتلال لبنان موقع المورّد الإقليمي للخدمات المتطورة ذات الصلة باقتصاد المعرفة، بما فيها خدمات التحليل المكتبي الموجهة الى بلدان الشرق الأوسط
- ✓ تركيز الجهود على جعل لبنان مركزاً ريادياً لإنتاج خدمات من نوع خاص، مثل خدمات الماركات المسجّلة وخدمات المبادرات والأعمال الضريبية وغير الضريبية
- ✓ اضطلاع لبنان بدور المركز التعليمي القادر على اجتذاب طلاب دول المنطقة وغيرها من بلدان العالم

## تشخيص نقاط الضعف

- ❖ يتطلب هذا الحقل استثمارات كبيرة (على سبيل المثال قرية المعرفة في بيروت)، وقد لا تحقّق هذه الاستثمارات الفوائد والأغراض المتوخاة منها
- ❖ لا توقّر الرؤية أي تقديرات - ولو أولية - حول كلفة هذه المشاريع



## المحرّكات القطاعية

- ❖ الخدمات المالية
- ❖ الاغتراب

- ❖ الزراعة
- ❖ الصناعة
- ❖ السياحة
- ❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

- ✓ ضمان أن تكون المحقّزات الموقّرة الى هذا القطاع متزامنة مع محقّزات مكّملة ومواكبة يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود
- ✓ معالجة أوجه التمييز والتفاوت في كل ما يتصل بعمليات الإقراض المصرفي، لجهة قطاع النشاط والنوع الاجتماعي ومتطلبات التنمية المتوازنة

## توصيات الرؤية

- ✓ تقوية الخدمات المالية تدعيمًا لتنفيذ الأجندة الاقتصادية الإنمائية للبلد (بما يتجاوز جانبها المصرفي حصرا)
- ✓ تموضع لبنان كمركز لجذب وإدارة الاستثمارات وشركات الأوف شور
- ✓ استحداث وتطوير مراكز ريادية في حقول محدّدة (تمويل المشاريع، جمع وتحليل قواعد المعلومات، الدراسات الأكتوارية والأبحاث الخاصة بأسواق الاستثمار)

## تشخيص نقاط الضعف

- ❖ الخدمات المالية ليست بطبيعتها مولّدة لفرص عمل واسعة النطاق، وهي ليست بالتالي مرشّحة لتحفيز التشغيل كما تقرّ بذلك الرؤية الاقتصادية للبنان

## المحرّكات القطاعية

❖ الخدمات المالية  
❖ الاغتراب

❖ الزراعة  
❖ الصناعة  
❖ السياحة  
❖ اقتصاد المعرفة

## الدعوة الى

## توصيات الرؤية

## تشخيص نقاط الضعف

- ✓ توزيع وتثقيف اعتماد لبنان على المغتربين
- ✓ خلق الحوافز ليس فقط لاجتذاب استثمارات المغتربين اللبنانيين، بل بخاصة لاجتذاب المهارات البشرية الفنية العالية

- ✓ "الغرس" (Seed): تحضير الأجيال القادمة من قوة العمل اللبنانية وإدارة هجرتهم الى الخارج
- ✓ "النثر" (Radiate): تطوير القواعد الاحصائية الخاصة بالاغتراب الى جانب إبراز الهوية الوطنية
- ✓ "الحصاد" (Sow): تفعيل شبكات الاغتراب
- ✓ "المناصرة" (Advocate): تعزيز الطابع النظامي للمناصرة وتطويرها من خلال تشكيل مجلس استشاري للاغتراب

- ❖ يحتاج مفهوم "الدياسبورا" (الاغتراب أو الانتشار اللبناني في الخارج) الى المزيد من التوضيح والتحديد
- ❖ تتعامل الرؤية مع "الاغتراب" كقطاع اقتصادي، وكان يفضل اعتباره عامل تمكين للتنمية الاقتصادية
- ❖ اعتماد الرؤية على "غرس" الاغتراب يكاد يتناقض مع الوظيفة الكلاسيكية للدولة التي يفترض بها أن توفر فرص عمل لائق لكافة المواطنين بدلا من تجميعهم ودفعتهم ليكونوا "مادة للتصدير"



عوامل التمكين |

## عوامل التمكين

### ❖ البنى التحتية

### ❖ الحوكمة: الإدارة، التمويل، التشريع

## تشخيص نقاط الضعف

❖ بالنظر الى ضخامة الدين العام المترتب على لبنان، فان هذا العامل يبقى محفوفاً بخطر إعاقة انتظام الموازنة بدلا من إعادة بعث وإحياء الاقتصاد

❖ يطرح مشروع البنى التحتية الطموح مخاوف في حقل العدالة الاجتماعية، لأن المزيد من الارتفاع في الدين العام قد يعرّز عملية إعادة التوزيع في صالح أصحاب رأس المال الذين وفّروا القروض للدولة وحصلوا في مقابل هذه القروض على فوائد مصرفية سيّدها الدولة من الضرائب التي يدفعها المكلّفون، وهي ضرائب تطال أساسا الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة.

## توصيات الرؤية

✓ إطلاق مشاريع البنية التحتية، بما فيها المشاريع الملحوظة سابقا والمشاريع الجديدة  
✓ تحسين مستوى فعالية وجاذبية بيروت عبر معالجة مشكلات النقل والصرف الصحي والتلوث، وعبر تعزيز الحوكمة وتنفيذ وتطوير خطة شاملة للتنظيم المدني  
✓ إصلاح قطاع الطاقة

## الدعوة الى

✓ حصر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية الأكثر إلحاحاً  
✓ تمويل مشاريع البنية التحتية عبر توليفة من القروض والأدوات الضريبية ذات البعد التصاعديّ، بحيث يتحقّق التوزيع العادل للأعباء المالية على مختلف الشرائح الاجتماعية  
✓ زيادة القدرات الفنية للوزارات في مجال تنظيم وإدارة المناقصات، بحيث تتمكن هذه الوزارات من تنفيذ المشاريع الانمائية الخاصة بها بالتعاون مع إدارة المناقصات

❖ البنى التحتية

❖ الحوكمة: الإدارة، التمويل، التشريع

## تشخيص نقاط الضعف

❖ ازدواج المرجعية التي يخضع لها الموظفون والعاملون في القطاع العام - تجاه الدولة من جهة وتجاه القوى السياسية والطائفية من جهة ثانية - يشكّل عقبة أساسية معرّقة للإصلاحات المقترحة

## توصيات الرؤية

✓ إصلاح الادارة العامة (إجراءات لزيادة الانتاجية، المكننة، اجتثاث الفساد)

## الدعوة الى

✓ إصدار قوانين تحرّر الوظيفة العامة من طوق الطائفية (التوظيف، الترفيع، المحاسبة، المساءلة)

✓ إصلاح البنى الإدارية للوزارات والمؤسسات العامة ومراجعة وظائفها ومهامّها، بهدف زيادة الإنتاجية وتسهيل التكامل والتنسيق الأفقي

❖ البنى التحتية

❖ الحوكمة: الادارة، التمويل، التشريع

## تشخيص نقاط الضعف

❖ تركّز الرؤية الاقتصادية على ضبط نفقات التشغيل التي لا تشكّل سوى 24% من إجمالي نفقات الموازنة، بينما ترتفع قيمة الفوائد على الدين العام الى نحو 32% من هذا الإجمالي، ونفقات الأجور والتقديمات الى 33% منه.

❖ قد ينعكس تسقيف الخدمات العامة على الأوضاع المعيشية للفئات ذات الدخل المنخفض، كون هذه الأخيرة تعتمد بنسبة أكبر على هذه الخدمات

## توصيات الرؤية

✓ تنفيذ تعهّد الحكومة بإصلاح المالية العامة (خفض العجز السنوي بنسبة 1% من الناتج المحلي القائم لمدة خمس سنوات، وضع سقوف للنفقات العامة، تحسين الإيرادات عبر زيادة الضريبة وتعزيز جهود الجباية)

## الدعوة الى

✓ ضبط مستويات الرواتب والمخصصات والتقديمات الممنوحة الى المسؤولين السياسيين الحكوميين وكبار الموظفين (وبخاصة الوزراء والنواب والمدراء في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة وبعض الادارات العامة الأخرى)، وكذلك إعادة النظر في منح التعليم التي يحصل عليها الموظفون الحكوميون كبديل عن تكاليف تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة

✓ إلغاء "الصناديق العامة" أو دمجها في إطار الوزارات القائمة التي تتعاطى نفس النشاط، بما يعزز شفافية الموازنة ويفعّل المحاسبة والمساءلة

✓ تقوية الرقابة الحكومية على الجمعيات غير الحكومية التي تتلقى الدعم من الحكومة

❖ البنى التحتية

❖ الحوكمة: الادارة، التمويل، التشريع

## تشخيص نقاط الضعف

❖ تقترح الرؤية الإقتصادية الانتقال الى مسؤولية أكبر في التعاطي مع تحديات المالية العامة، في حين أنها تقترح في الوقت ذاته برنامجاً طموحاً لتطوير البنى التحتية، ويكاد تمويل هذا البرنامج يتمّ حصراً عبر المزيد من الاقتراض، مما قد يفضي الى تكريس الحلقة المالية المفرغة التي يدور لبنان فيها منذ نحو 30 عاماً

## توصيات الرؤية

✓ تنفيذ تعهّد الحكومة باصلاح المالية العامة (خفض العجز السنوي بنسبة 1% من الناتج المحلي القائم لمدة خمس سنوات، وضع سقوف للنفقات العامة، تحسين الايرادات عبر زيادة الضريبة وتعزيز جهود الجباية).

## الدعوة الى

✓ معالجة التكاليف الباهظة المتأتية عن سياسة التثبيت النقدي كما يجري تطبيقها في لبنان وعن الأدوات المالية التي يستخدمها مصرف لبنان في مواجهة تفاقم الدين العام وازدياد تكاليف خدمته

✓ تقييم ومراجعة سياسة الفوائد على الدين العام، وتحسين نمط إدارة تكاليف هذا الدين، والمراقبة اللصيقة لمكوّناته بحسب العملات المختلفة والأجال

❖ البنى التحتية

❖ الحوكمة: الادارة، التمويل، التشريع

تشخيص نقاط الضعف

❖ لم تتناول الرؤية الاقتصادية الطابع الرجعي للنظام الضريبي القائم، وتجاهلت أثره على العدالة الاجتماعية في بلد يتميز بتركز في الثروة والدخل هو بين الأعلى في المقارنات الدولية

❖ قصرت الرؤية في الإحاطة بالمخاطر المرتبطة - ولو بشكل كامن - بتداعيات عمليات الخصخصة والشراكة بين القطاعين الخاص والعام، في بلد تنتشر فيه المحاباة بين أهل السياسة وكبار أصحاب العمل

توصيات الرؤية

✓ تنفيذ تعهد الحكومة باصلاح المالية العامة (خفض العجز السنوي بنسبة 1% من الناتج المحلي القائم لمدة خمس سنوات، وضع سقوف للنفقات العامة، تحسين الايرادات عبر زيادة الضريبة وتعزيز جهود الجباية)

الدعوة الى

✓ إصلاح النظام الضريبي في اتجاه اعادة الاعتبار للتصاعدية فيه (لاسيما ضريبة موحدة على مصادر الدخل المجمعة للمكلفين أو بانتظار تحقق ذلك، ضريبة تصاعدية على الأرباح والريوع وفوائد الودائع المصرفية)

✓ إجراء تقييم معمق -مالي واجتماعي وبيئي- حول الخيارات المتاحة في حقل الخصخصة، مع استخلاص الدروس من التجارب السابقة للخصخصة، قبل اتخاذ قرار خصخصة المزيد من الخدمات العامة



## تشخيص نقاط الضعف

❖ لا تعبر الرؤية الانتباه الكافي الى النقص الفادح في إنفاذ القوانين السارية في لبنان، كمؤثر عمّا سوف تواجهه الاصلاحات التشريعية - المقترحة من قبلها - من عراقيل أمام تحقيق الأهداف المتوخاة منها

❖ يكاد تركيز الرؤية ينحصر في تسهيل بيئة الأعمال، في حين تغيب بصورة شبه كلية الإصلاحات المتعلقة بقضايا أساسية ذات صلة بموضوع العدالة الاجتماعية

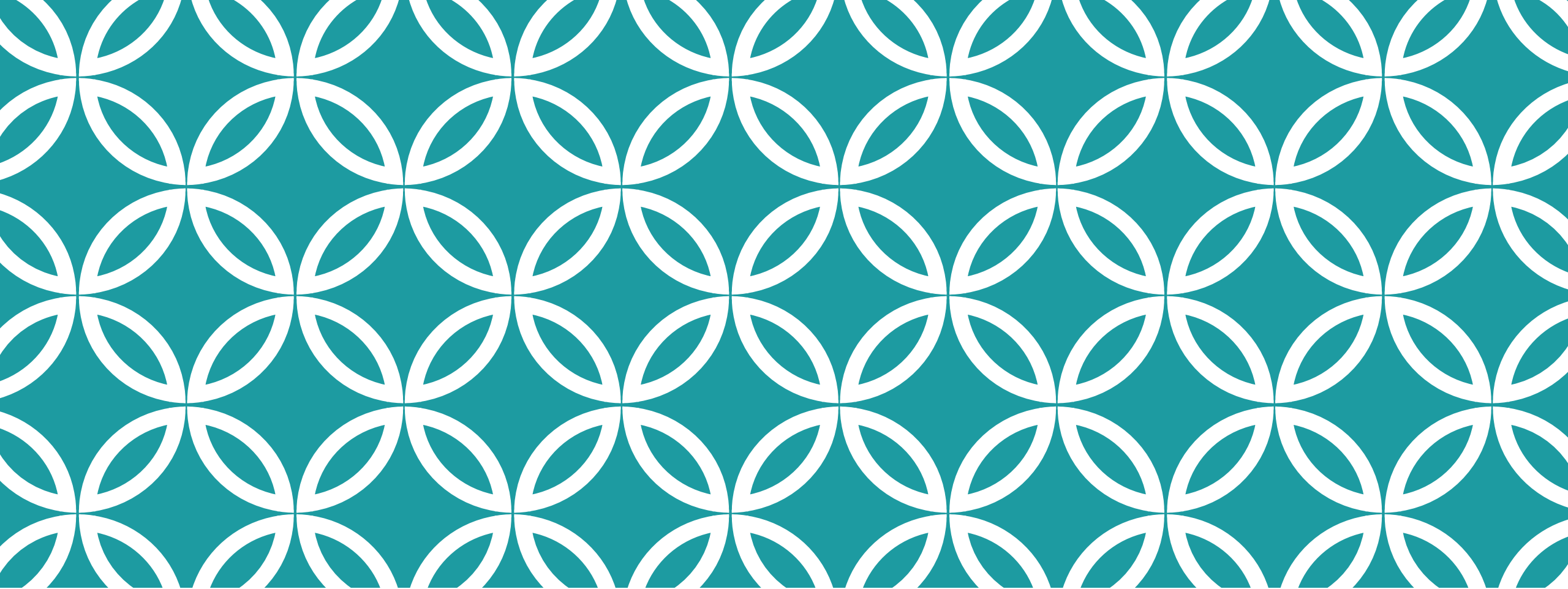
## توصيات الرؤية

✓ تحسين الانتاجية التشريعية (بيئة الأعمال، القوانين ذات الصلة بالأولويات القطاعية للرؤية)

## الدعوة الى

✓ التأكيد على إنفاذ القوانين القائمة، لا سيما ما يتعلق منها بأسس قيام دولة رفاة علمانية ديمقراطية

✓ تفعيل القوانين التي تنتج بصورة متلازمة مناخاً أفضل للأعمال والعمّال على حدّ سواء (مثلاً، قانون لمكافحة الاحتكار، قانون عمل عصري، اعتماد مفهوم الأجر اللائق، استحداث قانون للتقاعد في القطاع الخاص)



الآليات المؤسسية |

## الدعوة الى

✓ إعادة إحياء وزارة التصميم وتزويدها بصلاحيات واضحة وخطوط تواصل إداري ومسؤوليات في مجال المحاسبة والمساءلة، بحيث تتمكن من الاضطلاع بالوظائف الخمسة

## توصيات الرؤية

✓ إقامة ال PMDU التي تعمل تحت اشراف مجلس الوزراء وتضطلع بخمس وظائف: التخطيط الاستراتيجي، إدارة البرنامج (مراقبة التنفيذ)، إدارة حسن سير الأعمال، دعم التسليم (إزالة أعناق الاختناق)، التسويق والعلاقات العامة (صورة الرؤية وصورة مشاريعها)

## تشخيص نقاط الضعف

- ❖ لا يتناسب مستوى الرواتب والمخصصات المقترحة لهذه الوحدة مع ما أوردهت الرؤية في فقرات سابقة حول واقع المالية العامة المحفوف بالمخاطر والمحدّات
- ❖ تفتقد الوحدة المقترحة إلى الصلاحيات التي تمكنها من كسر الخطوط الإدارية العامودية التي تنص عليها القوانين والمراسيم التنظيمية الخاصة بالوزارات والإدارات العامة